□موضوع الغلاف

لمشكلة الشرق الاوسط يتلخص في طبيعة العلاقات بين مصر واسرائيل » (معاريف ١٢ ـ ٧ ـ ٧٣) على ان يأتي الحل على مراحل وفي تسويات جزئية تشارك الولايات المتحدة في انجازها ...

ويكتب تصريح آخر لرابين (١-٩-٧٥) اهمية خاصة اليوم بعد توقيع الاتفاق الثنائي بين مصر واسرائيل . يومها قال رابين انه بعد اتفاقية سيناء : « تم الاتفاق بين اسرائيل والولايات المتحدة على ان تكون الخطوة القادمة في الاتصالات السياسية بين اسرائيل ومصر مفاوضات تسوية شاملة وتعهدت الولايات المتحدة بعدم تقديم اية مقترحات جديدة للتسوية مع مصر قبل نهاية عام ١٩٧٧ ، على الا تأتي مقترحاتها مناقضة لمواقف حكومة اسرائيل . كما اعلنت الولايات المتحدة موافقتها على رأي الحكومة القاضي بأن التسوية التي انجزت مع مصر (اتفاقية سيناء) غير قابلة للتطبيق على الجهات الاخرى » . وبعد ذلك بيومين اضاف « ان مصر هي الاساس الذي ترتكز عليه اية تسوية في الشرق الاوسط ، فبدونها لا تبدأ حرب ضد اسرائيل ، كما انه بدونها لا تنتهي حرب » !

في هذه الاثناء كانت الاوساط الرسمية العربية المعنية تملأ الدنيا صراخا حول ضرورة « قيام دولة فلسطينية » وضرورة تمثيل م.ت.ف ... وشاركت اوساط فلسطينية متعددة الاتجاهات في تلك الحملة التضليلية التي لم تكن تستند الى اي اساسي موضوعي : كانت صورة ميزان القوى في المنطقة قد تبلورت ، والسادات وضع كل « عناصر الحل » في ايدي اميركا والمقاومة تواجه معركة عصر واضعاف واحتواء في لبنان ، « وقررات الرباط » تفقد بريقها وتستهلك بسرعة فائقة تحت انقاض « تل الزعتر » .... خلال ذلك كله بدأ الموقف الصهيوني يتبلور في النقاط التالية : « انهاء حالة الحرب وحدود مفتوحة ، وحدود معدلة أمنيا وحل فلسطيني خارج ارض فلسطين (شرقي الضفة) ومنع قيام دولة فلسطينية » ... وقبل ان تنتقل السلطة الى ايدي بيغن اثر استهلاك السياسة الصهيونية لحزب العمل وقادته وسفاراته ، كان بيريس قد طرح مشروعا للتسوية انطلق من تقسيم السلطة في كل فلسطين بدلا من تقسيم الارض حتى وذلك في اطار فدرالي يضم ثمانية ألوية هي يهودا والسامرة (الضفة الغربية) والقدس وغزة والنقب وتل ابيب وحيفا والجليل » . لكن هذا المشروع لم يلق لا الاهتمام الكافي ولا التأييد ...

مشروع بيغن الذي اعلنت تفاصيله بعد زيارته الاسماعيلية كان الاكثر شمولية ووضوحا ، وكان كذلك الاكثر صراحة في التعبير عن حقيقة اهداف الكيان الصهيوني وعن تصوره الدقيق للوضع في المنطقة بما يتلاءم مع دوره التاريخي من جهة ، والدور المناسب في المرحلة الراهنة ...

ولقد عبر مشروع بيغن ليس عن الثقة الكبيرة التي بدأ العدو يشعر بها بعد حرب اكتوبر بل وعن نتائج انتشار موجة الردة اليمينية في المنطقة وعودة النفوذ الامبريالي الى اوجه ، فكان بذلك تعبيراً عن هجمة صهيونية تكمل الهجمة الامبريالية وترسخ عملية التراجع الاستسلامية لدى الانظمة العربية المعنية ، لذلك كان من الطبيعي ان ينتهي كل الجدل الجانبي والزوبعات الاعلامية الى اتضاح التقاء النظام المصري (ومن خلفه السعودية والمغرب والانظمة والقوى الرجعية الاخرى) والولايات المتحدة (رأس وممثل الامبريالية العالمية) مع الكيان الصهيوني على اعتبار مشروع بيغن منطلقا اساسيا للمباحثات التي انتهت بالاتفاق الثنائي بين مصر واسرائيل وباعلان ما سمي باطار السلام في المنطقة » .

ماذا يقول مشروع بيغن ؟

ينطلق بيغن من مبدأ « وحدة ارض اسرائيل » ، اي ضم الاراضي المحتلة كلها ودمجها ويرفض التعامل مع الفلسطينيين خارج اطار الضفة والقطاع (م.ت.ف) كما يرفض وجود دولة فلسطينية مستقلة ، ويطرح منح الضفة والقطاع ادارة محلية ذاتية ، دون الجليل حيث التجمع العربي الثالث في فلسطين المحتلة . ويرى ضرورة تطويق الجيوب العربية الثلاث وحصرها لاسباب امنية من خلال عملية الاستيطان الصهيوني وهذا ما حصل بعد عام ١٩٦٧ . فالمستعمرات اصبحت تطوق القطاع والضفة بالاضافة الى انها اخترقت الضفة الغربية وعملت على بترها « وتفتيت بنائها الاقتصادي والاجتماعي » ... « اما الجليل فان احكام الطوق عليه يتم عبر النشاط الصهيوني في الجنوب اللبناني » .

مشروع بيغن يعترف بالسيادة المصرية على سيناء على ان تبقى مجردة من السلاح وعلى الا يعبر الجيش المصري خط ممري الجدي والمثلث . وهو لا يتعرض للجولان الا انه من الواضح ان مخططه التوسعي يضم الجولان او الهضبة على اقل تقدير لتأمين السيطرة على منابع نهر الاردن ولحماية المستوطنات في الحولة والجليل ...

ويعتبر بيغن اقامة علاقات ديبلوماسية واقتصادية وثقافية كاملة جزءاً من مشروعه « للسلام » ...

ويبرز هنا أن بيغن كان قد طرح ابقاء ٣ مطارات عسكرية في شرقي سيناء والحفاظ على شريط من العريش الى ايلات ، يسير بمحاذاة شاطىء خليج العقبة الى رأس محمد على البحر الاحمر .

ويبدو ان القاعدتين الجويتين اللتين ستبنيهما الولايات المتحدة في صحراء النقب لحساب اسرائيل سيعوضان عن المطارات الثلاث من الناحية العسكرية . كما أن تصريح وزير المالية سيمحا ايرليخ بعد اعلان اتفاقيتي كامب دايفيد يشير الى انه اتفق في المفاوضات على الاستغلال المشترك لثروات سيناء الطبيعية . ويأتي تجريد سيناء من السلاح وابقاء قوات عسكرية مصرية محدودة بمحاذاة القناة ضمانا كافيا مع « الادارة الذاتية والوجود العسكري الصهيوني في قطاع غزة لتأمين تطويق القطاع من « الناحية الامنية » ...

ان قراءة الوثيقتين بدقة على ضوء تفاصيل مشروع بيغن وعلى ضوء موقف الولايات المتحدة والقوى الرجعية في المنطقة كفيلة بتوضيح الابعاد الحقيقية لاتفاقيتي كامب ديفيد ليس بالنسبة للقضية الوطنية الفلسطينية فحسب ، بل بالنسبة لقضية التحرر الوطني العربية ككل . هذه هي « التسوية » الوحيدة المطروحة في هذه المرحلة ، واي رد فلسطيني او عربي يجب ان ينطلق من هذه الحقيقة ويقاس بها .

النص الكامل لوثيقتي "كامب ديفيد"

اتصال مستمر بالضباط الاسرائيليين والاردنيين والمصريين المعينين لبحث الامور المتعلقة بالامن الداخلي .

٦ ـ خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الاطراف صلاحيات السماح بعودة الافراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في ١٩٦٧ مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضطراب وأوجه التمزق ويجوز ايضا لهذه اللجنة ان تعالج الامور الاخرى ذات الاهتمام المشترك .

٧ ـ ستعمل مصر واسرائيل مع بعضهما البعض ومع الاطراف الاخرى المهتمة لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين .

■ مصر ـ اسرائيل

١ ـ تتعهد كل من مصر واسرائيل بعدم اللجوء للتهديد بالقوة او استخدامها لتسوية النزاعات ... وان اي نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقا لما نصت عليه المادة ٢٣ من ميثاق الامم المتحدة .

٢ ـ توافق الاطراف من اجل تحقيق السلام فيما بينها على التفاوض وباخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينها خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار بينما تتم دعوة الاطراف الاخرى في النزاع للتقدم في نفس الوقت للتفاوض وابرام معاهدات سلام مماثلة بغرض تحقيق سلام شامل في المنطقة .

وان اطار ابرام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل سيحكم مفاوضات السلام بينهما وستتفق الاطراف على الشكليات والجدول الزمني أو تنفيذ التزاماتها في ظل المعاهدة ..

■ المبادىء المرتبطة

١ ـ تعلن مصر واسرائيل ان المبادىء والنصوص المذكورة ادناه ينبغي ان تطبق على معاهدات السلام بين اسرائيل وبين كل من جيرانها مصر والاردن وسوريا ولبنان .

٢ ـ على الموقعين ان يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي هي في حالة سلام كل منها مع الاخرى .

وعند هذا الحد ينبغي ان يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الامم المتحدة ويجب ان تشمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على :

أ : اعتراف كامل .

ب : الغاء المقاطعات الاقتصادية .

ج : الضمان في ان يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الاجراءات القانونية في اللجوء للقضاء .

٣ ـ يجب على الموقعين استكشاف امكانيات التطور الاقتصادي في اطار اتفاقيات السلام النهائية بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفا مشتركا لهم .

٤ ـ يجب اقامة لجان للدعاوى القضائية في الجسم المتبادل لجميع الدعاوى القضائية المالية .

٥ ـ يجري دعوة الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ اتفاقيات واعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الاطراف .

٦ ـ سيطلب من مجلس الامن التابع للامم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام وضمان عدم انتهاك نصوصها ، وسيطلب من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن التوقيع على معاهدات السلام وضمان احترام نصوصها كما سيطلب منهم مطابقة سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الاطار .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

عن حكومة اسرائيل ،

وثيقة رقم (٢)

الاتفاق الثنائي بين مصر واسرائيل

« توافق اسرائيل ومصر من اجل تحقيق السلام بينهما على التفاوض بحسن نية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار .

« وقد تم الاتفاق على .. ان تتم المفاوضات تحت علم الامم المتحدة في موقع او مواقع يتفق عليها الجانبان » .

« تطبق كافة مبادىء قرار الامم المتحدة الرقم ٢٤٢ في هذا الحل للنزاع بين مصر واسرائيل » .

« ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك يتم تنفيذ معاهدة السلام في فترة تتراوح ما بين عامين الى ثلاثة اعوام من توقيع معاهدة السلام » .

« وقد وافق الطرفان على المسائل التالية » :

ـ الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين تحت الانتداب .

ب ـ انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء .

ج ـ استخدام المطارات التي يتركها الاسرائيليون بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للاغراض المدنية فقط بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كافة الدول .

د ـ حق المرور للسفن الاسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على اساس معاهدة القسطنطينية لعام ١٨٨٨ والتي تنطبق على جميع الدول وتعتبر مضائق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على ان تفتح امام كافة الدول للملاحة او الطيران دون اعاقة او تعطيل .

هـ ـ انشاء طريق بين سيناء والاردن بالقرب من ايلات مع كفالة حرية وسلامة المرور من جانب مصر والاردن .

« تتمركز القوات العسكرية كما يلي » :

أ ـ الا تتمركز اكثر من فرقة واحدة « ميكانيكية او مشاة » من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد قرابة خمسين كيلو مترا شرقي خليج السويس وقناة السويس » .

ب ـ تتمركز فقط قوات الامم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالاسلحة الخفيفة لاداء المهام العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة في مساحة يتراوح عرضها بين ٣٠ و ٤٠ كيلو مترا .

ج ـ ان تتواجد في المنطقة في حدود ٣ كيلو مترات شرق الحدود الدولية قوات اسرائيلية عسكرية محدودة لا تتعدى ثلاث كتائب بالبوليس المدني في المحافظة على النظام في المنطقة لم تذكر آنفا .

« يكون التخطيط الدقيق للحدود السالفة الذكر من قبل الطرفين خلال مفاوضات السلام » .

« يجوز أن تقام محطات للانذار المبكر لضمان الامتثال لبنود الاتفاق ووضع قوات في جزء من المنطقة التي تقع في سيناء الى الداخل لمسافة ٢٠ كلم . وفي منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور في مضيق تيران ولا يتم ابعاد هذه القوات ما لم يوافق مجلس الامن التابع للامم المتحدة على مثل هذا الابعاد باجماع اصوات الاعضاء الخمسة الدائمين » .

« وبعد توقيع اتفاقية سلام وبعد اتمام الانسحاب المؤقت تقام علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل تتضمن الاعتراف الكامل بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية وانها المقاطعات الاقتصادية والحواجز امام حرية حركة السلع والاشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين وفقا للقانون » .